الجمهورية التونسية
وزارة التربيـة

تونس في : 25 أكتوبر 2014

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

بـــــلاغ

على إثر ما يروج من " اعلام" حول تراجع وزارة التربية عن نتائج المفاوضات الاخيرة مع النقابة العامة لموظفي التربية تقدّم الوزارة التوضيحات التالية إلى الرأي العام التربوي والوطني :

- متابعة لتنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة في 2011/12/15 تمَ عقد عديد الجلسات التفاوضية اخرها بتاريخ 2014/10/22 افضت الى محضر جلسة قدّمت فيه الوزارة إجابات على النقاط المثارة آخذة بعين الاعتبار توصيات رئاسة الحكومة التي فرضها الوضع الاقتصادي الصعب وهي المتعلقة بالنقاط التالية :(المنح – تثمين الشهائد العلمية – ساعات العمل الاسبوعي – العطل– مشمولات الاداريين – سنوات التعاقد – الخطط الوظيفية).
- و ترى الوزارة :

- ان البت في عدد من المطالب (المنح، ساعات العمل الاسبوعي) لا يتمَ الا بعد استشارة الجهات المختصَة (رئاسة الحكومة ووزارة المالية) خصوصا وان مطلب ساعات العمل الاسبوعي مسألة تهم الوظيفة العمومية ولا يختص بها اداريو وزارة التربية واقترح الطرف النقابي رفع موضوع المنح الى اللجنة العليا للمفاوضات سبعة زائد سبعة
- ان تفعيل المذكرة الخاصة بعطل إداريي المؤسسات التربوية رهين توفر الاطار الاداري نظرا لخصوصية هذه المؤسسات امَا بقية اداريي التربية فلا تشملهم تلك المذكرة .
- ان ضبط مشمولات الإداريين المباشرين بالمؤسسات التربوية سيتحدد في مذكرة ترتيبية اثر تكوين لجنة عمل مشتركة مع الطرف النقابي.
- بخصوص سنوات التعاقد، انه لا مانع في أن تأخذ تلك السنوات بعين الاعتبار ضمن مقاييس التناظر في الترقيات الاستثنائية لكل الرتب الادارية على سبيل التنفيل.

www.education.gov.tn

- أنه يتعين بخصوص الخطط الوظيفية التأكيد على اولوية القطاع واحقيته في المجالين الاداري والمالي شريطة وجود من تتوفر فيهم شروط التكليف بتلك الخطط من بين الاداريين.

- اعتبر الطرف النقابي انه يتعيَن ابرام محضر اتفاق عوضا عن محضر جلسة في حين ان الجلسة التي عقدت مع الطرف النقابي هي جلسة تشاورية في سياق تفعيل اتفاقيات سابقة.
- ان البلاغ الصادر بتاريخ 2014/10/23 من قبل النقابة العامة لموظفي التربية جانب الصواب، وان الادعاء الذي ذهب الى استشارة اطراف لم تحضر الجلسة في صياغة محضر الجلسة مجاف للحقيقة ومناف للأخلاق التربوية وفيه مغالطة واضحة وتجن غير مقبول.
- تذكّر وزارة التربية أن الإضراب حق يضمنه الدستور والقانون ويمارس وفق ضوابط محددة، لكنها ترفض أي تهجّم مهما كان مأتاه سواء على المربّين أو على الإدارة ، تماما مثلما ترفض اي تعطيل للمرفق العام ويتحمّل القائمون بذلك تبعات افعالهم اداريا وقضائيا.
- تدعو الوزارة الى تغليب لغة الحوار الذي انتهجته عبر جلسات التفاوض لإيجاد الحلول الواقعية الكفيلة بتحقيق مطالب الاداريين.
- تهيب الوزارة بكافة الاداريين، حماية المرفق التربوي والاداري وتأمين الاعمال الادارية سواء تعلق منها بشؤون الموظفين او التلاميذ او عموم المواطنين في أحسن الظروف.
- تذكّر الوزارة بالمكاسب التي تحققت للإداريين في الآونة الاخيرة بفعل التعاون بين الطرفين الاداري والنقابي وخاصة، المنحة التربوية ومنحة التعيين والترقية الاستثنائية لجميع الاسلاك الادارية وهي اجراءات غير مسبوقة في تاريخ القطاع.
- تحذر الوزارة من مغبة ترويج معلومات مظللة من شانها مغالطة الراي العام و توتير المناخ الاجتماعي داخل المؤسسات الراجعة بالنظر الى وزارة التربية.

www.education.gov.tn